

Distr.: General
24 February 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الدورة الخامسة

نيويورك، من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين

الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين

مذكرة من الأمين العام

إضافة

ورقة مناقشة أسهمت بها المجموعة الرئيسية: النساء**

موجز

وتتّعت الأوراق المقدمة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في دورتيه الثالثة والرابعة وفي اجتماعات الخبراء، الدور الجوهرية الذي تضطلع به المرأة في الإدارة المستدامة للغابات، ووفرت تحليلاً متعمقاً للعوائق والقيود التي تحول دون مشاركتها بفعالية في تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وتبين تقارير المؤتمرات التي عقدت بشأن المنظور الجنساني والحراثة والبيئة، وكذلك التقارير المقدمة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد يمكن تبين أنه يجري إيلاء قدر متزايد من الاهتمام على الصعيد العالمي إلى الروابط بين المساواة بين الجنسين،

* E/CN.18/2005/1

** مقدمة من شبكة دور المرأة في إدارة الموارد الطبيعية.

والتنمية المستدامة، وتخفيف حدة الفقر رغم أن مشاركة المرأة في الأنشطة الحرجية غير كافية بالمرّة. وتقتترح هذه الورقة الوسائل التي يتسنى بها إلى حد بعيد للمنتدى ولشركائه تشجيع نشاط المرأة ومشاركتها في الإدارة المستدامة للغابات من خلال إنشاء هيكل من شأنه مساعدة الحكومات ومجموعات المجتمع المدني على تطوير تطبيق قدراتها الذاتية كي تعالج عدم المساواة بين الجنسين، والفقر، وتنمية الغابات.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة		١	٣
ثانيا -	تقييم لتنفيذ مقترحات العمل ذات الصلة بالموضوع للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات		٢-٤٠	٤
ثالثا -	مجالات العمل ذات الأولوية		٤١-٤٨	١٥
رابعا -	الاستنتاجات والتوصيات		٤٩-٥١	١٧
خامسا -	توصيات بشأن الغايات والأهداف القابلة للتحقيق		٥٢-٦٢	١٨

أولا - مقدمة

١ - استخدمت مصادر المعلومات التالية في إعداد ورقة المناقشة هذه:

(أ) تقرير الندوة العالمية الثانية بشأن المنظور الجنساني والحراجة، جمهورية تنزانيا المتحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وهو اجتماع ضم ما يزيد على ١٠٠ امرأة ورجل ينتمون إلى ٢٧ بلدا، من بينهم باحثون وأكاديميون وممثلون عن منظمات غير حكومية بيئية واجتماعية، وصانعو سياسات، ومزارعون متقدمون، وسكان الغابات، وممثلون عن القطاع الخاص، وعن منظمات المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، ووسائل الإعلام، وشركاء التنمية، ونظمه فريق المنظور الجنساني والبحوث الحرجية التابع للاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، والبرنامج الخاص للبلدان النامية التابع للاتحاد المذكور؛ والمنظمة المعنية بالبيئة ورعاية حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية (ENVIROCARE)، وجامعة دار السلام، وجامعة سكوين للزراعة، وكلية إدارة الحياة البرية الأفريقية، وكلية هيدمارك الجامعية في إنفستاد، النرويج، ومركز البحوث الحرجية الدولية. وانصب اهتمام الندوة على إتاحة إمكانية وصول المرأة والرجل إلى الموارد الحرجية، كوسيلة لتحسين مصادر رزق عديمي الموارد وتشجيع الإدارة المستدامة للغابات، محليا وعالميا. وتمثلت إحدى القضايا المحورية في كفالة التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية الموارد الطبيعية والحرجية بوصفها مكونات مستقلة ومتداخلة ويعزز بعضها بعضا بشكل طبيعي من مكونات التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، حاولت الندوة تشجيع إقامة نظم جديدة من شأنها تمكين النساء اللاتي يسكن الغابات كي يشاركن بفعالية في عمليات الإدارة السليمة للصناعة الحرجية؛

(ب) ورقة مناقشة أسهمت بها المجموعة الرئيسية: النساء في الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في الدورة الثالثة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، جنيف، أيار/مايو ٢٠٠٣ (E/CN.18/2003/2/Add.5)؛

(ج) ورقة مناقشة أسهمت بها المجموعة الرئيسية: النساء في الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في الدورة الرابعة للمنتدى جنيف، أيار/مايو ٢٠٠٤ (E/CN.18/2004/4/Add.5)؛

(د) التقرير الختامي، للجمعية النسائية العالمية المعنية بالبيئة: المرأة كصوت مدافع عن البيئة، نيروبي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛

(هـ) المؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: المؤتمر السادس للأطراف والنهوض بالمرأة، الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، آب/أغسطس ٢٠٠٣. www.generoyambiente.org/ES/politicas/docs/cop6.pdf؛

(و) معلومات مقدمة من المتطوعين من النساء والرجال المدرجين على قائمة الشبكة النسائية لتنظيم التغير في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك جهتا تنسيق من المجموعة الرئيسية للنساء، مدير الحركة النسائية الأوغندية لغرس الأشجار، ومدير الشبكة النسائية لتنظيم التغير في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية.

ثانياً - تقييم لتنفيذ مقترحات العمل ذات الصلة بالموضوع للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

ألف - مقترحات العمل التي تتناول قضايا المرأة بشكل محدد

٢ - كان مما قام به المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، في تقريره عن دورته الرابعة^(١) أنه:

(أ) شدد على أهمية تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات بشأن نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، وأهاب بالبلدان رغبة منه في زيادة فعالية تنفيذ تلك المقترحات أن تكفل إتاحة فرص متكافئة للمرأة، لا سيما نساء الشعوب الأصلية، والنساء في المناطق الريفية، كي يصبحن مستفيدات من التكنولوجيات السليمة بيئياً المتصلة بالغابات، والدراية الفنية، وخدمات الإرشاد (الفقرة ٥٦ م)؛

(ب) حث البلدان على تعزيز برامج التوعية الموجهة نحو المرأة في مجالات التعليم، والتدريب والائتمانات الصغيرة المتصلة ببرامج التنمية المجتمعية، والاستعمال المتري للأخشاب وجذوع الأخشاب كمصادر للوقود، وتكنولوجيا الطهي التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة (الفقرة ٥٦ ن)؛

(ج) حث البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة بالموضوع على استخدام البيانات والمعلومات المصنفة حسب نوع الجنس في الاستقصاءات والدراسات القطاعية المستعملة في تطوير تكنولوجيات تتعلق بسياسات ومشاريع الإدارة المستدامة للغابات (الفقرة ٥٦ س)؛

(١) انظر E/CN.17/2000/14.

(د) دعا البلدان إلى استعمال برامج الغابات الوطنية، حسب الاقتضاء، أو غيرها من البرامج ذات الصلة بالموضوع لإشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمرأة في صياغة وتنفيذ تدابير ترمي إلى حماية حقوقها وتمييزاتها فيما يتعلق بأراضي الغابات، والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، والموارد البيولوجية الحرجية (حسب تعريفها في اتفاقية التنوع البيولوجي) (الفقرة ٦٦).

باء - تنفيذ مقترحات العمل

٣ - ليس متاحا لمعظم البلدان بيانات عن تنفيذ مقترحات العمل ولا مدى التقدم الذي حققته البلدان والشاركة الجماعية المعنية بالغابات، ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من الأطراف المؤثرة، في تنفيذ مقترحات المنتدى الأربعة المذكورة. بيد أن كثيرا من البلدان^(٢) قدمت تقارير إلى المنتدى في دورتيه الرابعة والخامسة تناول مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات فيما يتصل بالقضية المواضيعية المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية من الغابات، وتناولت تلك التقارير تعزيز دور المرأة في الإدارة المستدامة للغابات، من خلال أمور منها بناء القدرات وزيادة المشاركة في إدارة الغابات على نطاق المجتمعات المحلية. ويرد أدناه بيان عن التقدم المحرز فيما يتعلق بهذه الأنشطة.

جيم - جوانب النجاح

٤ - في جنوب أفريقيا، ما زال نشاط جمع خشب الوقود في الأراضي المشجرة، وغابات الشعوب الأصلية، والمناطق الشجرية نشاطا تقوم به النساء أساسا. وقد أنشئت المناطق الشجرية كجزء من حل للتقليل إلى الحد الأدنى من تأثير غابات الشعوب الأصلية والأراضي المشجرة، وأنشئت الصناديق الاستثمارية بوصفها كيانات قانونية داخل هياكل المجتمع المحلي. وشكلت هذه الكيانات من خلال عمليات ديمقراطية وروعية القضايا الجنسانية لكفالة تمثيل المرأة بالقدر الكافي. ويتمثل العائق الأساسي في أن الهياكل التقليدية لم تتح للمرأة المشاركة في صنع القرارات. ولمعالجة هذه القضية، قُدمت مساهمات في مجال بناء القدرات لتغيير هذه الأفكار والسماح للمرأة بالمشاركة في صنع القرارات. وقد أسهم أيضا إنشاء منتديات ولجان للإدارة التشاركية للغابات في تمكين المرأة في المجتمعات المحلية

(٢) الاتحاد الروسي، إندونيسيا، باكستان، بولندا، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، سلوفاكيا، السودان، سويسرا، غواتيمالا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، كمبوديا، كندا، لكسمبرغ، ليسوتو، المكسيك، ملاوي، موريشيوس، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الريفية. وقامت مناطق محمية كثيرة، لم تكن تسمح في الماضي باستعمال مواردها، بمراجعة هذه السياسات لتمكين الجماعات المجاورة، ولا سيما النساء، من جني الموارد من قبيل قطع الحشائش والقصب والنباتات الطبية.

٥ - وذكرت إندونيسيا أنه يلزم تطوير القدرات وبناء المؤسسات لكفالة تشجيع التقاسم العادل والمتكافئ للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية الحرجية فضلاً عن تعزيز دور المرأة في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات.

٦ - واعترافاً بحقوق المرأة ومصالحها في مجال تطور الغابات في الفلبين، جرى تنظيم برنامج لمكافحة منافذات المشاريع الأكثر مراعاة للجانب الجنساني وذلك لزيادة تشجيع المرأة ودعمها كي تتمكن من تأكيد دورها الجوهرى في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وتقوم منظمة غير حكومية، هي Lingkod Tao-Kalikason، التي يرأسها ويديرها عدد كبير من العضوات، بتشجيع البرامج التعليمية بشأن غرس الغابات لعكس اتجاه تدمير الغابات.

٧ - وفي كمبوديا، يجري تشجيع مشاركة المرأة في إدارة الغابات من أجل تعزيز الحرجة على نطاق المجتمع المحلي. كما يجري تشجيع اكتساب النساء القدرة على التوعية وزيادة الوعي في عملية التنمية الحرجية المجتمعية ومشاريع التنمية الريفية بمساعدة الجهات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٨ - وفي البرازيل، تعارض منظمة Acao Democratica Feminina Gaucha، وهي منظمة نسائية تعمل في مجال التنمية، أنشطة قطع الأشجار العشوائية وغير المشروعة في غابات الأمازون المطيرة.

٩ - وفي كينيا، أنشئت عام ١٩٧٧ حركة الحزام الأخضر الشهيرة على يد المجلس الوطني النسائي بقيادة وانغاري ماثاي الحاصلة على جائزة نوبل. وبالمثل، تولت منظمة الأرض الخضراء في غانا والحركة النسائية لغرس الأشجار في أوغندا قيادة النساء في جهود غرس الغابات لتوفير خشب الوقود والمواقد التي تعمل بكفاءة، مما شجع النساء على إدارة المشاتل. وجرى مبادرات مماثلة في كوت ديفوار والكاميرون.

١٠ - وتشكل المساواة بين الجنسين جانباً مهماً من الجوانب الشاملة لعدة قطاعات في المساعدة الإنمائية المقدمة من الدانمرك. فعلى سبيل المثال، أدى الدعم الدانمركي لبرنامج الأحرار على نطاق المجتمع المحلي في نيبال إلى تعزيز مشاركة المرأة في لجان إدارة الأحرار. ويرافق هذا الدعم توفير التدريب في مجال تعليم القراءة والكتابة لتعزيز قدرة المرأة على المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات. وأنشئت عدة مجموعات لمستعملي الغابات لصالح

النساء وحدهن ومشاركتهن. وفي البرامج المنفذة في بوتان وجمهورية تنزانيا المتحدة أدت جهود مماثلة إلى الزيادة في مشاركة المرأة في إدارة الأحراج على نطاق المجتمع المحلي.

١١ - وشجعت غواتيمالا المساواة بين الجنسين ومشاركتهما وكذلك تعزيز دور المرأة في الحراجة المستدامة، بما في ذلك في مجال بناء القدرات ومن الأمثلة على ذلك رابطة نساء أيولانسيس لتنمية إقليم بيكسان - كومب.

١٢ - وفي ليسوتو، تضطلع المرأة بنصيب كبير في الأنشطة الزراعية والحرجية وتشارك بشكل مكثف في القطاع غير الرسمي. بيد أن هذه الأهمية لا تقابلها بقدر مناسب إمكانية الحصول على الأراضي وتملكها، حيث أن النساء لديهن حقوق استعمال فقط من خلال أزواجهن. ورغم أن الكثير من النساء توصلن إلى استراتيجيات للتكيف مع هذا الوضع، من قبيل المشاركة في المحاصيل والاستئجار غير المشروع، فإن الوضع المذكور ما زال يمثل مشكلة رئيسية.

١٣ - وتشارك المرأة في السودان في عدد من المشاريع الحرجية لا سيما ما يتعلق منها بمكافحة التصحر وبالغابات المجتمعية. وهي تشارك أيضا في زراعة الشتلات وعمليات الأحراج مثل المرحلة الأولى من عملية التفريج في بعض المحميات الحرجية التابعة للهيئة الوطنية للغابات.

١٤ - وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، زادت إلى حد بعيد مشاركة المرأة في السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية طيلة السنوات القليلة الماضية، لا سيما فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات. وقدم المصرف الإنمائي للمرأة ومصرف الشعب ذي السيادة قروضا للأنشطة الإنمائية تتضمن إنتاج وبيع المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية. ومن بين المشاريع التي تضمن المشاركة النشطة للمرأة مشروع التنمية الاقتصادية للمجتمعات الريفية الفقيرة، الذي يركز على المشاركة المتكافئة للرجال والنساء في المناطق الريفية الفقيرة.

١٥ - وفي اليابان، يتزايد بكل البلد عدد مديرات الغابات وعدد الأفرقة المشكّلة من النساء فحسب، كما يتزايد الحماس لدى المرأة على المشاركة في العمل المتصل بالغابات. وفي مجال تنشيط الغابات والأحراج وكذلك القرى الجبلية والمجتمعات الإقليمية عموما. هناك حاجة إلى إيجاد بيئة موجهة نحو التعلم وتحسين فرص العمل وتنظيم الأعمال الحرة كي تنشط المرأة في أعمال ما لديها من إمكانيات. ولهذا السبب، يجري في اليابان اتخاذ تدابير في مجال السياسات لتيسير مشاركة النساء من خلال الأفرقة الحرجية النسائية ولتطوير شبكاتهن. وتُجري وزارة الزراعة والأحراج والأسماء مشاورات مع الناشطات في

الزراعة والأحراج والصناعات السمكية كما تُجري تبادلاً حياً للآراء بغرض تشجيع الجهود الرامية إلى إقامة مجتمع يتساوى فيه الجنسان.

١٦ - وفي النرويج أقرت وزارة الزراعة بأهمية زيادة حصة وتأثير الإناث داخل قطاع الغابات ككل وبين ملاك الغابات، وفي المنظمات وهيئات الإدارة والمجالس. وتعمل منظمة دور المرأة في الحراجة على زيادة تأثير المرأة ووضعها في قطاع الغابات، وتتلقى تمويلاً عاماً دعماً لعملها. وتقدم وزارة الزراعة الدعم إلى مشروع أبحاث بغرض استطلاع الفروق في سلوك الرجال والنساء في عملهم كمديرين فعليين لممتلكاتهم الحرجية. وحاول معهد التوسع الحرجي زيادة النسبة الإجمالية للنساء المشاركات في التدريب المقدم من المعهد وهي نسبة تبلغ الآن ١٠ في المائة. وفي السنوات الأخيرة، بذلت محاولة مقصودة لزيادة نسبة النساء عموماً داخل القطاع العام وخاصة في أفرقة الإدارة. ويجري لهذا الغرض استعمال مجموعة متنوعة من الصكوك، واعتمدت وزارة الزراعة وثيقة استراتيجية محددة لتنظيم هذه الجهود. وتوجه هذه الاستراتيجية الآن جميع المشاركات الجديدة. ويجري أيضاً، وفقاً للقانون النرويجي للمساواة بين الجنسين، تمثيل ٤٠ في المائة على الأقل من كل جنس في هيئات الإدارة العامة والمجالس والأفرقة العاملة.

١٧ - وفي جمهورية كوريا تحاول وزارة المساواة بين الجنسين تعزيز دور المرأة وتشجيعها على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية من خلال توفير التدريب والتعليم للمرأة، وإجازة الأمومة الطويلة، وزيادة عدد مؤسسات رعاية الطفل، وزيادة معدل توظيف الإناث. وفي عام ١٩٩٣، كان هناك ست نساء فحسب من بين ٨٧ من الموظفين الجدد في دائرة الغابات الكورية، وبحلول عام ٢٠٠٣، ارتفع هذا الرقم إلى ٣٢ في المائة (١٦ امرأة من بين ٥٠ موظفاً جديداً). وتتوقع جمهورية كوريا أن يشارك عدد أكبر في تطوير السياسات والبحوث والإدارة في مجال الغابات مستقبلاً.

١٨ - وفي الاتحاد الروسي تمثل النساء في المناصب القيادية والفنية في دائرة الغابات ٢٣ في المائة من موظفي الدائرة. وتحتل المرأة ٣٥ في المائة من المناصب القيادية والفنية في الإدارات الإقليمية واللجان المعنية بالموارد الطبيعية. ويتسم دور المرأة على مستوى وحدات إدارة الغابات بأهمية خاصة. ورغم أن ٢٢ في المائة فقط من رؤساء هذه الوحدات من النساء، فإن المرأة تشغل عادة المناصب الأساسية المتمثلة في ماسكي الحسابات (٩٧ في المائة نساء)، وخبراء الاقتصاد (٨٨ في المائة نساء)، ومهندسي التحريج (٧١ في المائة نساء)، والمهندسين المتخصصين في استغلال الغابات (٦٩ في المائة نساء). وتشغل المرأة ٤٩ في المائة من المناصب القيادية والفنية في المشاتل، و ٤٠ في المائة من مساعدي حراس الغابات، و ٢٩ في المائة من

المهندسين المتخصصين في حماية الغابات، و ٢٥ في المائة من نظار الغابات. والنساء ممثلات تمثيلاً ناقصاً في بعض المجالات، فهن يمثلن ٥ في المائة من مديري وحدات إدارة الغابات و ١٤ في المائة من نواب مديري وحدات إدارة الغابات و ١٥ في المائة من كبار حراس الغابات، و ١٣ في المائة من حراس الغابات. وتبذل المنظمات غير الحكومية أيضاً جهوداً لتطوير المشاريع المتصلة بدور المرأة في الإدارة المستدامة للغابات. وتقيم البيانات الناتجة عن ذلك الدليل على ما لدورها من أهمية بالغة في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات في الاتحاد الروسي.

١٩ - وفي كندا، فإن دور المرأة في قطاع الغابات تغير كثيراً في السنوات الـ ١٥ الأخيرة. فهي انتقلت من دورها الثانوي التقليدي المساعد لتتقلد مناصب الإدارة وصنع القرارات بالاستناد إلى دراسة أجريت عام ٢٠٠١ عن مساهمة المرأة في وضع برنامج الغابات الكندي. ويتضح من الإحصاءات الوطنية أن نسبة تمثيل المرأة لا تزال ناقصة، في مجال الغابات، سواء كطالبة في الجامعات أو في الوسائط الأكاديمية أو في العمليات، أو في أي وجه من وجوه هذا القطاع. وتبلغ نسبة النساء ١٦ في المائة فقط من الموظفين في قطاع الغابات، وتقل هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العام لتمثيل المرأة والبالغ ٤٥ في المائة في أي من الأعمال الأخرى. وتسلب الدراسة الأضواء على مقررات التعليم الرسمي والتعليم المتواصل، وعلى ما لعمل المرشدين من أهمية للنهوض بدور المرأة في قطاع الغابات. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن أكثر من ٧٥ في المائة من اللاتي شملهن الاستبيان وجدن صعوبات في النجاح بالقطاع إما لأنهن فتيات، أو بسبب فتنهن العمرية، أو لانعدام المساواة في الأجر، أو لصعوبة التوفيق بين متطلبات العمل والحياة الأسرية. وأورد كذلك ٣٩ في المائة من اللاتي شملهن الاستبيان أنهن لا يعاملن على قدم المساواة مع الرجل من حيث الأجر. واتفق معظمهن على أن النهج الأفضل للتصدي للبعض من التحديات المتبقية هو أن تعمل المرأة إلى جانب الرجل، وأن يسوى بينهما في تقييم إسهاماتهما. وتعترف كندا من زاوية التنمية الدولية، بأن المرأة هي ربة البيت في حالة عدد متزايد من الأسر المعيشية في العديد من البلدان. فبالإضافة إلى دورها كمزارعة وربة بيت، تشكل المرأة نسبة متزايدة من القوة العاملة لقاء أجر في صناعة الغابات وفي شركات القطاع غير الرسمي من قبيل الصناعات اليدوية، واستخلاص الألياف، وإنتاج الفحم. وكما تساهم المرأة في العمل الإنمائي بكل ما أوتيت من إمكانيات، ينبغي أن يتاح لها قدر من السيطرة على الموارد الطبيعية التي تستخدمها. وكما يتسنى إيلاء الاهتمام الواجب للقضايا الجنسانية تنطوي مشاريع التنمية الدولية الكندية على استراتيجية جنسانية شاملة يجري رصدها وتقييمها.

٢٠ - وفي سويسرا، لا تزال الغابات من أكثر الميادين التي يغلب فيها تواجد الذكور: نسبة الذكور إلى إجمالي اليد العاملة في هذا القطاع ٩٨,٣ في المائة. وقد جرى التكليف في عام ٢٠٠١ بإجراء دراسة لبحث مسألة المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرصة لأن تكون للمرأة حياة وظيفية في مجال الغابات. ونشرت نتائج تلك الدراسة ويجري الآن تشكيل فريق عامل لمناقشة سبل تنفيذ التدابير المقترحة فيها. وقد أدركت سويسرا أن تعزيز المساواة بين المرأة والرجل يمثل إحدى أدوات الحد من الفقر وتشجيع التنمية المستدامة. ولذا، فهي تتمسك كثيرا في برامجها للتعاون الإنمائي بضرورة تحقيق هذه المساواة حيث أن وكالاتها المعنية بالتعاون الإنمائي وضعت مبادئ توجيهية جنسانية تنص تحديدا على أن أي نشاط من أنشطتها يجب أن يستند إلى تقييم يراعي جوانبه الجنسانية. ولذا، يدرب موظفو هذه الوكالات على تحسين كفاءاتهم في النهوض بالمساواة الجنسانية. وتضم الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في وحدة خاصة للشؤون الجنسانية وضعت مجموعة أدوات تمكن الموظفين من أن ينفذوا الاستراتيجية في جميع أنشطتهم. ويتجه التركيز بوجه خاص في تلك الأنشطة نحو تحسين سبل إدماج المرأة في عمليات اتخاذ القرارات، ومشاركتها في جني الفوائد التي يدرها الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية.

٢١ - وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، كلفت الحكومة مستشارا أقدم لشؤون الموارد البشرية بأن يجري دراسة عن احتمالات تعيين واختيار وترقية فتيات في شؤون الغابات. وتبين من نتائج الدراسة أن الفتيات لا تستهوين مواصلة الدراسة في مجال الغابات، الأمر الذي يعزى في جانب كبير منه إلى كونهن أميل إلى العمل في مجالات مهنية أخرى. وتضمنت الدراسة شهادات من نساء بلغن منتصف مسيرتهن المهنية، عددن حالات تعرضن فيها للتمييز في الماضي لأنهن نساء، غير أنه لم تشر أي امرأة. من النساء الأصغر سنا إلى أنهن تعرضت شخصيا للتمييز لكونها امرأة. وتعكف الحكومة على تنفيذ عدد من التوصيات التي انتهت إليها تلك الدراسة، ومن ثم، اتصلت لجنة الغابات بالجهات التي توفر التعليم العالي في مجال الغابات ودعتها إلى بحث استراتيجية تدعو الفتيات إلى العمل في هذا القطاع. ونسجاً على ذات المنوال، شرعت لجنة الغابات بالاشتراك مع سائر أرباب العمل، والهيئات التجارية والجامعات، في توخي نهج منسق للبحث عن مرشحين (ذكورا وإناثا) للعمل في هذا القطاع. وبالإضافة إلى ذلك تعتزم المملكة المتحدة دعم الاجتماع الوشيك لفريق الأخصائيين التابع لمنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة العمل الدولية، والمعني بدور الجنسين في قطاع الغابات، وقد عينت خبيرا استشاريا للمشاركة في هذا الفريق.

٢٢ - وفي الولايات المتحدة الأمريكية، شهد العقد الماضي توسعا متواصلا لدور المرأة في مجال الإدارة المستدامة للغابات، حيث عبر دورها حدود المجتمعات المحلية واكتسب أبعاداً قومية وأخرى تجاوز بها حدود البلد. فقد أصبحت المرأة تتقلد الآن مناصب قيادية في المنظمات المجتمعية المعنية بالغابات وفي شبكاتها، في كامل أنحاء البلد. وتتقلد المرأة مناصب قيادية في منظمات إدارة الغابات - وفي وكالات الحكومة الاتحادية، وحكومات الولايات، وداخل صناعة الغابات. وتتولى المرأة مناصب قيادية على مستوى وضع السياسات الوطنية المتعلقة بالغابات، وهي من بين ممثلي الولايات المتحدة الرائدتين في مجال السياسات والتخطيط الدولية المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات. وأخيراً، تشكل المرأة نسبة هامة من الطلبة في البرامج الجامعية كالحراجة، وحفظ الموارد الطبيعية وعلوم البيئة، ويشمل ذلك برامج الشهادات العليا. ومثلما هو الحال في مناطق عديدة أخرى من العالم، فإن المرأة تقليدياً لا تعمل في مجالي الحراجة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وغيرهما من الأنشطة المتصلة بها، بأعداد تضاهي أعداد الرجال. بيد أنه قلت في العقود الأخيرة "العقبات" الاجتماعية التي تواجهها المرأة التي ترغب في العمل في مجال الحراجة الذي يغلب فيه تواجد الذكور. وتشجع المرأة الآن على العمل حتى في الأنشطة الحرجية التي تتطلب جهوداً بدنية كزراعة الأحرار أو إطفاء الحرائق، وقد ارتفعت باطراد نسبة العاملات في هذه المهن في الوكالات الحكومية وصناعة الغابات، والمنظمات غير الحكومية. وهناك من النساء من هي ربة أسرة أو فرد في أسرة معيشية من الأسر التي تملك فيما بينها ١١٧ مليون هكتار من الأراضي الحرجية، وهن يمارسن بذلك تأثيراً كبيراً على إدارة جزء هام من الغابات الخاصة في الولايات المتحدة. وتحكم توظيف المرأة في الوكالات الحكومية في الولايات المتحدة قوانين وكذلك سياسات على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات لا ينفرد بها قطاع الغابات. فجميع الوكالات الحكومية وصناعات القطاع الخاص تخضع مثلاً لقوانين تكافؤ فرص العمل التي تحظر التمييز على أساس نوع الجنس. وتخضع الوكالات الاتحادية أيضاً لقواعد العمل الإيجابي التي قد تتطلب الحرص فعلاً على زيادة نسبة المرأة وأفراد الأقليات في بعض الإدارات أو المناصب. وقد شرعت دائرة الغابات أيضاً في بعض برامج التوعية لاجتذاب عدد أكبر من النساء للعمل في قطاع الغابات وبخاصة في دائرة الغابات وذلك عن طريق برامج التعليم في مجال الحراجة، وبرامج العمل التعاوني. وتقوم المرأة بدور هام جداً في الإدارة المستدامة للغابات من خلال المنظمات غير الحكومية التي تؤثر على قرارات الوكالات الحكومية وصناعة الغابات. فهي تتولى وظائف عليا منها رتبة الرئيس التنفيذي - في منظمات البيئة وحفظ البيئة العاملة على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات، مثل منظمة حفظ الطبيعة والاتحاد الوطني للأحياء البرية، والصندوق العالمي للأحياء البرية،

والجلس الأمريكي للموارد الطبيعية. وهي تقود أيضا العديد من المنظمات المجتمعية التي تعمل جاهدة من أجل التوفيق بين الأولويات البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية في مجال الغابات على المستوى المحلي، وتنسيق أنشطة هذه المنظمات من خلال منظمات كلجنة المجتمعات المحلية التابعة للمؤتمر الأمريكي السابع المعني بالغابات والشبكة الوطنية للعاملين في مجال الحراجة، وجمعية رعاية الغابات. وبالإضافة إلى ذلك، شكلت بضع ولايات منظمات غير هادفة للربح لـ "المرأة في مجال الأخشاب". للتشجيع على اشتراك المرأة في الأنشطة الحرجية وتوفير مواد تثقيفية للمالكات الأراضي الحرجية وصاحبات الأعمال التجارية.

٢٣ - وفي موريشيوس، يجري اتخاذ عدة مبادرات تفتح للمرأة باب الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في قطاع الغابات. وقد غيرت دائرة الغابات مؤخرا خطط الخدمة فيها لتعيين موظفات أيضا في مجال الغابات.

٢٤ - وفي ملاوي، توفر السياسات الوطنية في مجال الغابات والبرنامج الوطني للغابات مصدر التوجيه والدعامة الرئيسيين لدور المرأة في إدارة الغابات على مستوى التنفيذ. وبالمثل تبذل إدارة الغابات محاولات مقصودة لتعيين نساء في مناصب اتخاذ القرارات، في مكاتب الغابات على مستوى المقاطعات، والأقاليم، وفي مؤسسات التدريب في مجال الحراجة وفي مقر إدارة الغابات. وأدخلت في إجراءات اختيار المتدربين استثناءات مقصودة لفتح باب التدريب أمام المرأة ليتخذ منه منطلقا للنهوض بها مستقبلا في مجال إدارة الغابات، والأهم من ذلك، فقد أحرز تقدم في تعميم الجوانب الجنسانية في جميع البرامج الحرجية للإدارة. بيد أن مسألة دور المرأة في إدارة الغابات لا تنتهي ويجب معالجتها في نظام التعليم المعمول به في البلد.

٢٥ - وفي هولندا، يشكل تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل بندا هاما في السياسات والقوانين السائدة، ولذلك فهو ينطبق أيضا على الإدارة والتشريعات المتعلقة بالغابات في هولندا. ولا تشير الخطة الوطنية لسياسات حفظ الطبيعة والغابات والمناظر الطبيعية في هولندا في القرن الحادي والعشرين إلى المساواة بين الجنسين بصورة محددة، رغم أن الورقة تشدد على أهمية إشراك أصحاب المصلحة في إدارة الغابات والطبيعة. غير أن الاهتمام الممنوح لمسألة المرأة ونوع الجنس والتنمية يشكل أحد المعايير الرئيسية للاختيار والتقييم في برامج التعاون الإنمائي مع البلدان الأخرى.

٢٦ - وفي سلوفاكيا، لا تحدد السياسات الحرجية أي تدابير معينة لتعزيز دور المرأة في الإدارة المستدامة للغابات. بيد أن ذلك هو الهدف الذي تنشده منظمة طوعية للمشتغلات بالحراجة وهي جمعية مدنية أنشئت عام ٢٠٠٠.

٢٧ - وبالإضافة إلى ما تضمنته تقارير البلدان، قدمت أيضا بعض المنظمات الدولية أدلة على ما أحرزته من تقدم صوب بلوغ هذه الأهداف. وشكلت المسائل الجنسانية وتاريخ الغابات والأراضي المشجرة المواضيع الرئيسية في عمل الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات في السنة الماضية وواصل الفريق البحثي المعني بنوع الجنس والأحراج التابع للاتحاد عمله النشط جدا في تطوير ونشر المعلومات عن كيفية تأثير الجانب الجنساني على إدارة الموارد الحرجية واستخدامها وكيفية تأثرهما بهذا الجانب.

دال - العقوبات والقيود

١ - تدهور البيئة والفقر

٢٨ - تترتب على استمرار تدهور البيئة وتلوثها آثار بعيدة المدى تنال من مصادر رزق المجتمعات المحلية وبخاصة النساء من الشعوب الأصلية والفقيرات. فانعدام المساواة بين الجنسين وتدهور البيئة، وتردي الأوضاع الصحية، والفقر عوامل يتعزز بعضها البعض. وغالبا ما تزيد تدابير حماية البيئة وحفظها من مشاق المرأة الفقيرة حيث تحرمها من الوصول إلى المنتجات الحرجية التي تحتاجها لعدة أمور منها إنتاج الطاقة والغذاء والدواء والعلف، دون أن تقدم لها بدائل لقضاء أبسط احتياجات أسرهما، مما يؤدي بدوره إلى الفقر.

٢ - انعدام الوعي

٢٩ - ينعدم الوعي عموما لدى المرأة والرجل على حد سواء بكيفية تأثير القضايا الجنسانية على قضايا البيئة ورغم أن العديد من التوصيات المتعلقة بالسياسات تربط الجانب الجنساني بالبيئة، تنزع الوكالات الإنمائية والإدارات الحكومية إلى تجاهل دور المرأة في قطاع الغابات وآثار ذلك في مجال التخفيف من الفقر واستدامة البيئة.

٣ - أدوار صنع القرارات

٣٠ - من دواعي القلق الرئيسية، المسألتان المتعلقةتان بعدم كفاية إشراك المرأة في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وتهميش المرأة في إدارة الموارد البيئية.

٣١ - فعدد النساء في مؤسسات اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة مثلا لا يزال غير تمثيلي و "غير ديمقراطي"، ثم إن المرأة في جميع أنحاء العالم لا تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في ملكية الأراضي. ومع تزايد الفقر، تتقلص فرص وصول المرأة الفقيرة إلى الموارد الطبيعية وقدرتها على السيطرة عليها، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم مستويات الفقر والعسر اللذين تعانيهما.

٣٢ - وينبغي اتخاذ خطوات لكفالة ألا يقتصر دور المرأة على إبلاغ صوتها بل أن يتجاوز ذلك بإشراكها في أخذ القرارات على جميع المستويات. فأمام استمرار سيطرة الرجل، تتجاهل حتى الحركات النسائية التي تنتمي للتيارات السائدة، في بعض البلدان، قضايا وشواغل نساء الشعوب الأصلية. وتلتزم نساء الشعوب الأصلية إشراكهن في اتخاذ القرارات وصنع السياسات وكذلك نيل الحق في الحصول على الأراضي والتصرف فيها.

٣٣ - وينبغي لوزراء البيئة أن يمارسوا ضغوطاً سياسية متواصلة من أجل الوصول إلى إشراك المرأة في أدوار اتخاذ القرارات والمناصب القيادية، ومن أجل إنشاء شبكات من المنظمات النسائية بما في ذلك الشبكات الدائمة.

٤ - سياسات لم تنفذ

٣٤ - رغم ما تحقق في الـ ٢٠ سنة الماضية من تقدم على مستوى السياسات، ظل التنفيذ والعمل غائبين. وهناك حاجة، لا إلى رسم سياسات إضافية بل إلى التركيز على التنفيذ وترتيب الأولويات بالنسبة للتحديات التي تحول دون التنفيذ.

٣٥ - وقد تحدث الكثير من المشاركين في الجمعية العالمية للمرأة المعنية بالبيئة: المرأة صوت البيئة (WAVE) عن ضرورة العمل من أجل القيام، بالخصوص، بتنفيذ مستويات مختلفة من الاتفاقات القائمة في جميع أنحاء العالم، وزيادة إشراك جميع أصحاب المصلحة وبخاصة المرأة.

٥ - عدم كفاية عدد الموظفين، والمرشدين، والشبكات

٣٦ - مثلما أشار إلى ذلك العديد من البلدان في تقاريرها، فإن عدد النساء في مناصب اتخاذ القرارات في مؤسسات الحراجة، منخفضة جداً حتى الآن باستثناء عدد قليل من البلدان منها الولايات المتحدة الأمريكية. وثمة أسباب اجتماعية وثقافية كثيرة تفسر ذلك، وتحاول بعض الحكومات التصدي لهذه الأسباب الثقافية والاقتصادية باعتماد إجراءات ابتكارية للتعيين والتوظيف. غير أن النساء في هذه المنظمات لا يزلن مهمشات في الغالب ولا تتوفر لهن شبكات ومرشدون من شأنهم تعزيز قدراتهن وتأثيرهن.

٣٧ - ولم يتجسد الالتزام الذي قطعه المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على أنفسهم بزيادة عدد النساء في إدارة الموارد. وهناك حاجة إلى التمويل والدعم التنظيمي لبناء قدرات المرأة وتسهيل دخولها إلى اجتماعات الاتفاقيات والحكومات للضغط من أجل تنفيذ التزاماتها.

هاء - عدم كفاية مقترحات العمل

٣٨ - اللغة الفصفاضة والغامضة المستخدمة لوصف مقترحات المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات/الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، تجعل من الصعب على المرأة الريفية، والمنظمات غير الحكومية بل وعلى موظفي الغابات أن يربطوها ببرامجهم. وهذا ما يفسر إلى حد ما نقص البيانات المتاحة عن تنفيذها والإبلاغ عنها. فالكثيرات من المشتركات في مبادرات الإدارة المستدامة للغابات لا يعلمن بوجود هاتين الآليتين، ولا يفقه سوى عدد ضئيل نسبياً من عضواتنا ماذا يعني بالضبط مصطلحا المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، والفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. فصياغة الأهداف والتعبير عنها بلغة يسهل فهمها على كل من الفنيين الحكوميين، والمرأة الريفية من شأنه أن يحد من صعوبة الإبلاغ عن التنفيذ.

٣٩ - وثمة مشكلة أخرى تتمثل في أن الأهداف ليست متعددة القطاعات أو شاملة لعدة قطاعات، الأمر الذي يجعلها غير واقعية في حالة المرأة الريفية التي هي في نفس الوقت من يدير موارد المزرعة والمواشي، والأعمال المنزلية والغابات.

٤٠ - وتتيح الأهداف الإنمائية للألفية التي تحظى بمستوى عال من توافق الآراء على الصعيد الدولي، إمكانيات لربط مسائل الغابات ونوع الجنس والفقر على نحو متكامل. ومن الأمثلة على ذلك الحد من الفقر بتحسين إمكانيات وصول الريفيات إلى الغابات. بيد أن استخدام الأهداف الإنمائية للألفية بهذه الطريقة يتطلب فهماً لأدوار المرأة واحتياجاتها حتى تتسم مكافحة الفقر بالفعالية ومطلوب من جميع الحكومات أن تبلغ عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، موفرة بذلك أرضية مشتركة مألوفة لدى جميع الأطراف الإنمائية المعنية بالتنمية الريفية والحضرية.

ثالثاً - مجالات العمل ذات الأولوية

٤١ - من الأهداف الاستراتيجية لمنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ دمج الاهتمامات والمنظورات التي تراعي الفوارق بين الجنسين في السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقد قطعت التزامات مماثلة في إطار جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود عام ١٩٩٢، وينص إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠٠٢ على ما يلي: "ونحن نعلن التزامنا بكفالة إدراج تمكين المرأة وتحررها والمساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ مؤتمر القمة".

٤٢ - وتعميم مراعاة المنظور الجنساني ليس هدفا في حد ذاته: فالعملية المتواصلة المتمثلة في غرس منظور جنساني في الثقافة المؤسسية وفي الجهود البرنامجية والتحليلية للوكالات هدفها تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين.

٤٣ - وقد بذلت الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية جهودا على المستويات الوطني والمحلي والإقليمي لتعميم المنظور الجنساني في السياسات والأنشطة والخطط والبرامج البيئية. فعلى سبيل المثال، أقرت منظمات مثل الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة، وكذلك بعض الحكومات منها حكومة ألمانيا وحكومات أمريكا الوسطى سياسات جنسانية، ووضعت صكوكا وترتيبات مؤسسية كتعيين جهات تنسيق ومستشارين خاصين بالمسائل الجنسانية.

٤٤ - بيد أن التجارب في هذا المجال ما زالت محدودة وغير موثقة على نحو جيد ومنقوصة النجاح. ومما يثير القلق أن الإدارة غير الجيدة للتوجه نحو تعميم المنظور الجنساني في السياسات والمؤسسات البيئية تؤدي إلى بقاء البعد الجنساني محجوبا عن الأنظار وإلى سياسات وإجراءات مجزأة. وأوضح تقييم لسبع وكالات عاملة بالمجال البيئي أجرته سنة ١٩٩٩ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه لم يقع أي من الوكالات روابط واضحة وصريحة بين المساواة بين الجنسين واستدامة البيئة. بل إن موظفي العديد من الوكالات يضعون موضع الشك أهمية تضمين السياسات البيئية اعتبارات المساواة بين الجنسين. ومن المعبر أن التقارير الوطنية عن الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية: "كفالة استدامة البيئة" لا تتضمن أية إشارة للأبعاد الجنسانية.

٤٥ - وجرى، في تقييم حديث لأداء برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المسائل الجنسانية، تحديد عدة عناصر النجاح أو الفشل في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات البيئية، ومن بين هذه النقاط ما يلي:

- الثقافات المؤسسية التي قد تتسم بالعداء أو باللامبالاة
- "العزل" القائم على أسس جنسانية
- اقتصار تعميم مراعاة المنظور الجنساني على هدف وحيد ومحدود
- أوجه النقص في المؤشرات والبيانات والتحليل المستخدمة في العمل المصنف حسب نوع الجنس.

٤٦ - وأكدت إحدى المشاركات في اجتماع "المرأة كصوت مدافع عن البيئة" (WAVE) على ما تنطوي عليه الشراكات بين المجتمع المدني والحكومات من إمكانات في بناء القدرات

نظرا لتكامل نقاط القوة لدى القطاعين. وقالت إن المجتمع المدني يمكن أن يساعد على توفير التدريب والأدوات والمعلومات المستكملة. ولاحظت أن المجتمع المدني يمثل مجموعة ضخمة ومتنوعة من أصحاب التجارب والمبدعين الذين يعملون على المستوى الشعبي وأن بوسع الحكومات أن تستخدم المشاريع المولدة بهذه الطريقة كنماذج يمكن محاكاتها.

٤٧ - وأكدت مشاركة أخرى على حاجة النساء من مختلف الأجيال إلى العمل كمرشدات لبعضهن البعض وقالت إن على النساء أن يلتزم بتبادل المعلومات فيما بينهن بطريقة شفافة.

٤٨ - ومن شأن التركيز على التخفيف من حدة الفقر والإدارة المحلية، إلى جانب مبادرات بناء القدرات، منح النساء فرصا (وشعورا متجددا بالحماس) للعمل للانخراط في المبادرات والمؤسسات الحرجية.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٩ - يُعد عدم كفالة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في مجالي البيئة والتنمية المستدامة، وتهميش دور المرأة في إدارة الموارد البيئية من المسائل التي تثير بالغ القلق.

٥٠ - ويتسم المستوى الحالي للاهتمام الممنوح للمسائل الجنسانية وعمل المرأة المثمر في المؤسسات ذات الصلة بالغابات وفي تنفيذ مقترحات عمل المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات/الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات بقصور فادح لن يتسنى معه بلوغ أهداف التنمية المستدامة والحد من الفقر. وينبغي توفير الموارد لتعزيز مبادرات بناء القدرات المتاحة للمرأة الريفية وللنظم ذات الصلة بالغابات لتنفيذ عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وعلى المنتدى نفسه أن يطور الخبرات اللازمة لتوجيه الحكومات من أجل الاضطلاع بهذا العمل حتى تنفذ مقترحات المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات/الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات من أجل التنمية المستدامة للغابات في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر. ومن الواضح أن بناء القدرات هو أحد أسس التقدم على درب الوفاء بالالتزامات بهذه الأهداف في مجال السياسة العامة.

٥١ - ويجب أن تصبح المرأة شريكا متساويا في صنع القرار أيضا. ويوفر الهدف المتمثل في تعزيز المشاركة النشطة للمرأة والمساواة بين الجنسين على كافة المستويات في المنظمات والعمليات المتصلة بالغابات فرصة فريدة ومناسبة من حيث التوقيت للجهات المعنية بالغابات لريادة تحقيق الأهداف المحددة في ريو دي جانيرو قبل ٢٠ سنة، وفي

جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢ لضمان دمج تمكين المرأة وتحررها والمساواة بين الجنسين في كافة الأنشطة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، والأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

خامسا - توصيات بشأن الغايات والأهداف القابلة للتحقيق

٥٢ - أوصى المشاركون في الندوة التي عُقدت في جمهورية تنزانيا المتحدة بتحسين عملية تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، المتصلة بنوع الجنس وحددوا احتياجات جوهرية أخرى في أربعة مجالات رئيسية هي: السياسات والتشريع، والتوعية وبناء القدرات، وأنشطة التنمية المستدامة، والبحث. وشدد الفريق باستمرار على الأدوار الرئيسية لكل من الرجل والمرأة من أجل التغلب على أوجه اللامساواة بين الجنسين على نطاق العالم. ويصبح النجاح أقرب من الآن:

- توفر التزام مؤسسي جدي طويل الأجل وقيادة على أرفع المستويات السياسية، بما في ذلك آليات الرصد والتقييم
- روعي أن بناء القدرات دعامة إضافية تقوم عليها السياسات المراعية للجانب الجنساني
- روعي أن التعاون والتحالفات الاستراتيجية مع المنظمات النسائية وفيما بين الخبراء عناصر حاسمة
- ضمنت مشاركة المرأة ومعاملتها على قدم المساواة على جميع مستويات تنظيم الهيئة وتشغيلها.

ألف - مقترحات عمل لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

١ - السياسات

٥٣ - يتعين على المنتدى:

(أ) أن يتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تركز على تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية الخاص باستدامة البيئة، وأن يضمن استخدام التحاليل الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس في التقارير القطرية عن تحقيق وصول الفقيرات إلى الغابات والموارد الحرجية؛

(ب) أن يحث الحكومات على تنفيذ جميع المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والبيئة على المستوى الوطني، وعلى وضع حد لاستنزاف الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وعلى حماية تلك الموارد والسهر على سلامة البيئة؛

(ج) أن يحث الحكومات على التعاون مع هيئات المجتمع المدني، ولا سيما المجموعات النسائية، وغيرها من المجموعات التي لديها خبرات في هذا المجال من أجل وضع مؤشرات للتنمية المستدامة تراعي الجانب الجنساني وتتجاوز المؤشرات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية لضمان استدامة البيئة والمساواة بين الجنسين.

٥٤ - ونظرا للأهمية التي تكتسيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من صكوك حقوق الإنسان والصكوك الاجتماعية، يجب تحديد ومعالجة الروابط الهامة بين هذه الصكوك من جهة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والصكوك الاقتصادية من جهة أخرى. وينبغي أن يراعي هذا التحليل الذي توجد حاجة ماسة إليه تقرير الأمين العام عن المجتمع المدني (A/59/354) والوثائق السالفة الأخرى ذات الصلة بتلك المسائل. وينبغي أن اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تحليل الروابط بين القضايا الجنسانية والبيئية، ومراعاتها ومعالجتها.

٥٥ - ويجب الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وينبغي أن يضع المنتدى، بمشاركة كاملة وفعالة من الشعوب الأصلية، مبادئ توجيهية من أجل مشاركة الشعوب الأصلية، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، في رسم السياسات البيئية وتنفيذها.

٢ - التوعية وبناء القدرات

٥٦ - يتعين على منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات:

(أ) أن ينشئ وحدة منفصلة لديها خبرة في الحراجة والمسائل الجنسانية والتنمية لمساعدة البلدان والأطراف الشريكة الأخرى على توفير المساعدة التقنية والتدريب لتطوير السياسات والمهارات والمعرفة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في داخل وكالتهما ذات الصلة بالغابات؛

(ب) وعلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أن يوفر المساعدة التقنية والتدريب لهيئات الأمم المتحدة المنشأة بمقتضى معاهدات وبالخصوص اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بغرض تمكين خبراء تلك الهيئات من فهم أثر ونتائج

تدهور الغابات على حقوق الإنسان للمرأة، ويجب إدماج تلك المعرفة في التقارير القطرية عملاً باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويجب أيضاً تطبيق أحكام الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري على سياسات المنتدى وبرامجه ومبادراته.

باء - مقترحات عمل للحكومات والمجتمع المدني

١ - التوعية وبناء القدرات

٥٧ - يستصوب القيام بما يلي:

(أ) استعراض ومراجعة المقررات التعليمية الرسمية وغير الرسمية واستحداث مبادئ توجيهية على كل المستويات من أجل الترويج لقيم وممارسات المساواة بين الجنسين، وفهم التنمية المستدامة والقدر على العمل من أجل التغيير الشخصي والاجتماعي والاجتماعي؛

(ب) ضمان التمكين السياسي والقيادة وبناء القدرات لنساء الشعوب الأصلية ونشر المعلومات بينهن من أجل تمكينهن من المشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرار المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة على جميع المستويات؛

(ج) تصميم وتنفيذ برامج إرشاد لتسهيل اعتماد نهج متعدد القطاعات إزاء تطوير المعرفة والمهارات من أجل الإدارة المستدامة للغابات؛

(د) إدخال وتعزيز مقررات الدراسات الحراجية والبيئية، وإصلاحها أينما كان ذلك ضرورياً، لتشتمل على مسائل المساواة بين الجنسين.

٥٨ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن بناء قدرات المرأة في هذا المجال يتطلب فرص وصول متساوية إلى التعليم والتدريب والتقنية في البلدان النامية كما يتطلب عدداً أكبر من النساء والرجال المتخصصين الواعين بالجوانب الجنسانية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

٢ - أنشطة التنمية المستدامة

٥٩ - لا تزال هناك حاجة إلى المشاريع التجريبية ودراسات الحالة الفردية بغرض توثيق أثر إشراك النساء في المبادرات التي تعالج مسألة الفقر في إدارة الغابات المستدامة.

٦٠ - ويجب توفير الموارد لتعزيز مبادرات بناء قدرات المرأة، بما في ذلك التعليم والتدريب، وهيكلها الأساسية ويعيق هذه البرامج حالياً النقص الفادح في الموارد.

٦١ - ولبلوغ هذه الأهداف، هناك حاجة إلى تغيير على أصعدة الأمانة العامة والبلد والمجتمع المدني.

الأمانة العامة

- من أجل توفير الدعم الفني في المسائل الجنسانية يجب أن تضم الأمانة العامة متخصصين في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإنشاء وحدة رفيعة المستوى للمسائل الجنسانية في الأمانة العامة (أو في منظمة شريكة).
- لمعرفة أصحاب المصلحة وتوفير معلومات موضوعية وحلقات وصل مع الحكومات ومع المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني العاملة في مجال قضايا المرأة والمسائل الجنسانية في الإدارة المستدامة للغابات، يجب على الأمانة العامة أو المنظمة الشريكة لها أن تستحدث وترعى قواعد بيانات وبرامجيات بحث. وسيتيح ذلك تقييم التجارب ومعرفة الفجوات.
- يجب حث الدول الأعضاء والمؤسسات، على الاعتراف رسمياً بالحاجة بأن تكون لديها مستويات معتبرة من مشاركة المرأة في المنتدى الوطني والإقليمية والدولية المتعلقة بالحراجة وبسياسات الغابات وذلك بالتعهد بإشراك النساء وإنشاء صندوق يمول حضورهن المناسبات العالمية الهامة المتعلقة بالغابات.
- يجب وضع قائمة بالخبراء (من الرجال والنساء) الذين لديهم خبرة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال الغابات والقطاعات المتعلقة بها، كما يجب السعي إلى تمثيل الرجل والمرأة على قدم المساواة كخبراء استشاريين في كل أفرقة خبراء المنتدى.
- ولتوفير الدعم الفني للمنظمات التي تود تشجيع مشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين، يجب أن تتاح للأمانة العامة سبل الوصول إلى الأدوات والمبادئ التوجيهية المناسبة.
- لضمان تنفيذ التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة، يجب أن تشمل ميزانية الأمانة العامة على مخصصات موجهة على وجه التحديد للمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة.

التنفيذ

٦٢ - لربط مقترحات عمل المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات/الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات بالأهداف الإنمائية للألفية يجب رصد التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف والإبلاغ عنه، كما يجب رصد مدى إدماج الجوانب الجنسانية وفرص وصول المرأة إلى الموارد في الخطط. ويمكن تحقيق ذلك باتخاذ الخطوات العملية التالية:

- يجب إجراء تحليل جنساني لفهم الاحتياجات والأدوار المختلفة للرجل والمرأة لرسم سياسات فعالة ولتقديم الخدمات. فذلك يكشف أوجه التفاوت التي تؤدي إلى عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما يمكن أن يبين الروابط الرئيسية، مثل أهمية مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات بالنسبة لمكافحة الفقر، وتوجيه الاستراتيجيات المحددة الأهداف بالنسبة لتحسين حصول الفقيرات على الموارد. ويتعين على الحكومات أن تضع بالتشاور مع المنظمات النسائية أهدافاً ومؤشرات تركز على الجوانب الجنسانية وتكون مكيّفة مع الواقع الوطني.
- يجب استخدام استراتيجيات تعميم مراعاة منظور الجنس لدمج الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال في رسم السياسات. ويجب تمكين النساء من أجل التأثير على الحكم وعلى اتخاذ القرار.
- يجب ضمان اتخاذ قرارات متوازنة من الناحية الجنسانية لتشمل وجهات نظر النساء واهتماماتهن في صياغة القرارات المتعلقة بالسياسات العامة وتنفيذها وتقييم نتائجها.
- يجب بناء القدرات بزيادة وعي المتخصصين في قطاع الغابات من الرجال والنساء وتعزيز مهاراتهم فيما يتعلق بمراعاة الجوانب الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.
- يجب تطوير الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والشراكات مع المنظمات الإقليمية والعالمية المتخصصة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني بغرض ضمان تنفيذ مقترحات عمل المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات/الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات التي تراعي الجوانب الجنسانية وفقاً لاتفاقات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية الأخرى.

- يجب دعم عمليات التغيير داخل المؤسسات الخراجية نفسها بحيث تصبح مراعية للجوانب الجنسانية وذلك بتنمية خطط العمل والبحث والمشاريع التي تحدد أساليب تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل المؤسسات الخراجية بالتعاون مع المنظمات النسائية والمنظمات التي تركز على الجوانب الجنسانية والتي تعمل على المستوى الوطني والعالمي.
- يجب إنشاء آليات لرصد المؤشرات في مقترحات عمل المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات/الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات فيما يتعلق بتشجيع مشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين ويجب تحليل الآثار التفاضلية على الرجل والمرأة ولشتى طرق تخصيص الاعتمادات في الميزانية بغرض زيادة المساواة وتحديد الجهات المستهدفة بالخدمات العامة. وقد اتضح أن ذلك مفيد بالخصوص لإدماج المنظور الجنساني في قطاعات لم تكن مرتبطة في العادة بالنساء مثل الغابات وإدارة الموارد الطبيعية.
- يجب الاضطلاع بمشاريع تجريبية ودراسات حالة إفرادية بغرض توثيق أثر إشراك المرأة في مبادرات الإدارة المستدامة للغابات الموجهة لمعالجة الفقر ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية.
- يجب استحداث ورعاية شبكات للاتصالات ونشر المعلومات المكتسبة من الخبرات الميدانية والأبحاث.
- يجب استحداث شبكة وطنية تضم متخصصات في قطاع الغابات والقطاعات المتصلة به يمكنهن الإرشاد وبناء المهارات والقدرات القيادية وبتبادل النهج والأساليب ويشكلن مجموعة ذات حجم وقوة كافيين لبناء منظمات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني والمحلي لتشجيع المساواة بين الجنسين والبيئة المستدامة.
- يجب إنشاء لجنة استشارية معنية بالجوانب الجنسانية في الشراكة التعاونية في مجال الغابات لاستعراض مستندات المشاريع وتقاريرها.